ميكام
مركز ميريان
للدراسات المتقدمة
في المنطقة المغاربية
MECAM
Merian Centre
For Advanced Studies
In The Maghreb
MECAM Papers

جوشوا إ. ريغ

منطق السوق والاقتصاد الأخلاقي وأزمة ندرة السلع في تونس

MECAM Papers | Number 08 | October 07, 2024 | https://dx.doi.org/10.25673/10.25673/116702 | ISSN: 2751-6490

شهدت تونس بين عامي 2021 و 2024 نقصاً في مجموعة من المواد الغذائية، بما في ذلك الدقيق والسكر والحليب والأرز والقهوة. وعلى الرغم من التحذيرات التي كانت تشير إلى عكس ذلك، لم يسفر هذا النقص عن الاضطرابات الاجتماعية التي توقعتها نظرية انتفاضة الخبز. ولتفسير هذه الحالة الاستثنائية، تتناول هذه الورقة البحثية التي أنجزت في إطار مركز البحوث MECAM تأثير هذا النقص على المواطنين وكيفية التعاطي معه وفهمه في الحياة اليومية.

• وبينما كان التونسيون يدركون أن نقص المواد الغذائية هو تعبير عن إخفاقات الاقتصاد السياسي الوطني والدولي، فقد صاغوا مجموعة من الاستراتيجيات المحلية للتخفيف من الآثار المصاحبة وإعادة توزيع السلع.

• غيّر النقص الحاصل في المواد الغذائية من تجربة التونسيين في التبادل الاقتصادي من حيث النطاق الزمني والمكاني. فقد كان ينظر إلى هذا الوضع على أنه عمق التفاوتات الاجتماعية والمكانية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، مما جعل الفقراء أكثر عرضة لسوء توزيع المواد الغذائية. كما أنتج النقص أيضا إحساسا بأن الوقت يمر بوتيرة متسارعة – حيث لم يتمكن العرض من مواكبة الطلب – وبتباطؤ في الوقت نفسه – حيث يقضي الزبائن أيامهم في طوابير الانتظار للحصول على المواد الغذائية.

• وعلى مستوى الحي، كان التعامل مع النقص يتم من منظار الاقتصاد الأخلاقي في ما يتعلق بالعرض والتوزيع والاستهلاك، وهو ما يجمع بين أفكار عقلانية السوق والمبررات الأخلاقية. وفي كلا الأمرين أي الإقرار بالترتيب الهرمي للحاجة بين سكان الحي ومنطق السوق الخاص بالأسعار والأرباح، صاغ الزبائن وأصحاب المتاجر على حد سواء تصورات محلية حول الآليات التي يجب أن تعتمدها أسواق المواد الغذائية في أوقات الندرة.

الإطار

لم يؤدّ النقص الحاصل في المواد الغذائية بتونس إلى حدوث انتفاضة الخبز بالمعنى الصريح. إلا أن المواطنين قدموا مطالب مشروعة فيما يتعلق بالتوزيع العادل للسلع. وفي حين أن هذا لا يستبعد حدوث اضطرابات سياسية فعلية في المستقبل، فهو يشير إلى أن أطروحة انتفاضة الخبز، بإعطائها الأولوية للمطالبات ضد الدولة، قد أغفلت السوق كساحة للفعل الاجتماعي.

التعامل مع النقص

كان منير فخورا بمتجر البقالة الخاص به. وكان المحل يقع بحي صفر وسط منطقة شعبية في تونس العاصمة، وعادة ما كانت رفوفه العالية تزخر بالبضائع[1] . كما كان منير صاحب المحل رجلا لطيفاً، دمث الأخلاق. وكان حريصا على مشاركة زبائنه ثرثرتهم اليومية ومشاكلهم وأعمالهم على خلفية همهمة تلفازه القديم، الذي كان يعرض لقطات متتابعة من مباريات كرة القدم والمسلسلات التونسية والبرامج الدينية. وقد طرأ على وتيرة الحياة اليومية في الحي بين عامي 2021 و 2024، إيقاع مضاد وغير متناغم. فقد شهد حي صفر، شأنه شأن كامل المناطق التونسية، حالات ممتدة ومتراوحة من نقص المواد الغذائية جراء تضافر الضغوط والأزمات المحلية والدولية. وفي بعض الحالات، كاد يكون من المستحيل توفير الدقيق والسكر والحليب والأرز والقهوة، ولذلك كان منير كثيرا ما يجد صعوبة في تزويد متجره بالمواد الغذائية.

كنت أتبادل مع منير نفس الحوار في عديد المناسبات الصباحية؛ فبعد أن أقتني حاجياتي اليومية كنت أغامر بطرح سؤال أتوقع مسبقاً أن تكون الإجابة عليه بالنفي: „شنوة الأخبار على الحليب؟" وكان منير يرد وهو يتنهد ويهز كتفيه قائلا: „مفماش [لا توجد] سلعة اليوم إن شاء الله غدوة...إيجا للحماص بكري!" وفي بعض الأحيان، كان منير، ولعدم رغبة منه في أن يكون حاملا لأخبار سيئة، يلجأ إلى الدعابة لتلطيف المزاج قائلا: „شوف الحماص لاخر.. والا أوكرانيا!" أو ربما قال متحسرا على أحوال البلد: „شنية البلاد هاذي؟ مفماش فارينة أما برشا طحين".

وفي صباح أحد الأيام، وبعد أن افترضت مسبقاً ما ستكون عليه إجابة منير، وحيث كنت في عجلة من أمري لأستهل يومي، رأيت أن لا أزعجه باستفساري المعتاد. وعندما هممت بالدفع، طلب مني منير، على غير عادته، أن أسلمه حقيبتي. وانتابني إحساس بالحيرة وأنا أشاهده ينحني خلف منضدة المتجر، و يضع شيئًا ما بداخلها بعيدا عن الأنظار، ثم أعاد إلي الحقيبة وهمس لي بغمزة خفية: „السر متاعنا". وعند مغادرة المتجر، كان وزن علبتين من الحليب يبعث في نفسي شعورا بالرضا بعد طول انتظار.

وعلى الرغم من أن أداء منير لهذه الصفقة المخالفة للقانون كان في جانب منه على سبيل الدعابة، إلا أن حوارنا كان بمثابة توضيح للديناميات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن أزمة نقص الغذاء في تونس، كما أنه بين كيف صنعت هذه الأخيرة علاقة اقتصادية تمارس وتناقش وتصبح معروفة في نطاق محلي. واذا كانت النظريات تميل إلى اعتبار النقص استثناءً اقتصاديا – أي بوصفه يمثل لحظة غياب الدولة وفشل السوق – فإن هذه الورقة البحثية تشرح كيف أن أزمة النقص وترجمتها الفعلية في الحياة اليومية، قد تجاوزت بل وكيفت في الوقت نفسه إجراءات الدولة ومنطق السوق.

ما بعد نظرية انتفاضة الخبز

منذ أواخر السبعينيات، شهدت منطقة شمال أفريقيا حوادث عرفت باسم „انتفاضة الخبز"، كان سبب اندلاعها رفع الدعم عن المواد الغذائية وارتفاع الأسعار. وفي أعقاب إعادة الهيكلة لنماذج الرعاية الاجتماعية على غرار ما نصت عليه برامج الإصلاح الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واجهت كل من مصر (1977) والمغرب (1981) وتونس (1984) والجزائر (1988) ارتفاعا حادا في أسعار المواد الغذائية الأساسية. ونتيجة لذلك، شهدت شوارعها كافة، أعمال شغب واحتجاجات واسعة النطاق.

وقد اعتمد الإطار التفسيري السائد لهذه الاحتجاجات على أطروحة انتفاضة الخبز، التي تفترض أن الاحتجاج هو انعكاس لانهيار „الميثاق الاجتماعي" بين الحكام والمواطنين. فإذا كان الولاء والإذعان في أوقات أخرى يحصل مقابل توفير الرفاهية، وفي الأغلب – وبشكل رمزي – من خلال تدابير الدعم على الخبز، فإن احتمال حدوث اضطرابات اجتماعية

1 - حرصا على حماية هوية المحاورين، استخدمت أسماء مستعارة لكل من الحي (حي صفر) الذي أُجري فيه هذا البحث وكذلك جميع الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات. ويستند البحث إلى عشر مقابلات، بالإضافة إلى العديد من المحادثات غير الرسمية التي أجريت في شتاء 2023 وربيع 2024.وقد ترجم المؤلف نفسه جميع الاقتباسات الواردة في هذه المقابلات من العامية التونسية إلى اللغة الإنجليزية. وأضافت المترجمة صياغة لبعض هذه العبارات باللغة العربية الفصحى للتوضيح. كما قامت بترجمة الاقتباسات من المراجع الإنجليزية إلى الفرنسية والعربية.

واحتجاجات يزداد حينما يُرفع هذا الدعم. وباختصار فإن „الصدمة الاقتصادية تجلب الدراما السياسية“ (Yom 2020: 210).

منذ طرح إ. ب. طومپسون (1971) مسألة الاضطرابات المتعلقة بالغذاء والتي حصلت في القرن الثامن عشر (انظرأيضا، Hossain 2014 وKalita)، استخدم مفهوم „الاقتصاد الأخلاقي“ لفهم وتفسير تفاعلات المواطنين مع حالات النقص في الغذاء. وبتحديد مفهوم انتفاضة الخبز، فإن مقاربة تقوم على الاقتصاد الأخلاقي من شأنها أن توسع نطاق المطالبات الأخلاقية والتدخلات في مجال السوق والمطالب السياسية التي يعبر عنها المواطنون ردا على نقص الغذاء. فبدلاً من العلاقة السببية المباشرة بين ضغوط السوق والاضطرابات الاجتماعية والسياسية، توضح مقاربة الاقتصاد الأخلاقي أن الأسواق نفسها تعدّ مواقع للنضال السياسي والتدخل الاجتماعي. ثم إن اقتصادات السوق لا تعمل أبدًا من خلال „اليد الخفية“ للحسابات الاقتصادية فحسب، بل هي تجمع بين قيمة السوق والقيم الأخلاقية (Stark 2009). وكما يرى José Ciro Martínez (2022) في دراسته حول دعم الخبز في الأردن، فإن دعم المواد الغذائية الأساسية لا يقتصر على مجرد إشباع الشهية السياسية للشعب، بل هو جزء لا يتجزأ من مجال معقد من المعاني والتوقعات والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.

ما الذي يفسر ندرة المواد الغذائية في تونس؟

أصبح نقص الغذاء منذ عام 2021 موضوع نقاش عام مكثف، حيث تناقش البرامج الحوارية الإذاعية في تونس بانتظام الأسباب المتعددة لهذه الظروف الصعبة والمسارات المحتملة للخروج منها. وقد فسر المعلقون الدوليون نقص الغذاء في تونس من حيث التأثير المشترك للمحاصيل الضعيفة المتتالية الناجمة عن تغير المناخ وضعف احتياطيات تونس من العملات الأجنبية والشركات المملوكة للدولة المثقلة بالديون (Diwan, Alaya, and Meddeb 2024; World Bank 2022). وفي الوقت نفسه، فهم الأشخاص الذين حاورتهم اضطراب سلسلة التوريد على أنه „مشكلة هيكلية“، „تراكمت خلال برشا سنين[عدة سنين]“ (مقابلة 11 شباط/فبراير 2024 ب)، وتلك مشكلة „مفتعلة“ من صنع „لوبيات و ڤروسيستية [جماعات الضغط وتجار الجملة]“ (مقابلة 24 نيسان/أبريل 2024). وعلاوة على اعتبارها نتيجة إخفاقات هيكلية طويلة الأجل وفساد في الاقتصاد، فقد أدرجوا هذا النقص أيضاً في قائمة الأزمات العالمية الأخيرة التي تجاوزت الدولة التونسية، بما في ذلك انهيار المناخ، وجائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا وغزة. ونتيجة لذلك „تونس اللي كانت قبل مطمورة روما توة ماعادش تنجم توكل شعبها“ (مقابلة بتاريخ 12 نيسان/أبريل 2024).

وعلى الرغم من أن شدة النقص الحالي في تونس حالة غير مسبوقة في تاريخ البلاد الحديث، إلا أن توريد المواد الغذائية الأساسية كان منذ فترة طويلة موضع اهتمام الحكومة وتدخلها وإدارتها. فمنذ عام 1970، كانت الإعانات تدار من خلال الصندوق العام للتعويض (C.G.C)، الذي يحدد أسعار أربع مجموعات غذائية أساسية (مثل القمح والزيوت النباتية والحليب والسكر)، ويعوض الموردين المحليين عن الفارق مع أسعار السوق العالمية. وعلى الرغم من محاولات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ ثمانينيات القرن الماضي لإصلاح صندوق التعويضات وإلغاء الدعم تدريجياً (Chandoul 2017: 4–5)، فقد حافظت تونس على نظام الدعم الذي يكلف الدولة 7.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023. من الناحية السياسية، صاغ الرئيس قيس سعيد مسألة النقص في إطار ثنائية النخبة مقابل الشعب، ملقياً باللوم على طبقة رجال الأعمال المستفيدين من عدم استقرار السوق، ومعلناً „حرباً“ ضد „المحتكرين والمضاربين“ (مذكرة 2023). وقد عكست تعليقات الرئيس القلق العام الأوسع نطاقاً حول طبقة تجار الجملة و„اللوبيات“ المشبوهة (مقابلة 26 نيسان/أبريل 2024 أ)، الذين يشتبه في أنهم يستغلون هذا النقص لتحقيق مكاسب مالية لفائدتهم.

حي صفر، النقص المتفاوت في المكان والزمان، والوكالة الاقتصادية

كان حي صفر الشعبي يضم مجموعة تقليدية من المحلات التجارية: ثلاثة مخابز (واحد حكومي واثنان خاصان)، ومحلان للبقالة، ومقهى، ومطعمان للوجبات السريعة، ومحل حلويات. وكما هو الحال في أماكن أخرى من العاصمة، كان أصحاب المتاجر والعاملون في الحي ينحدرون من خارج تونس العاصمة، ومعظمهم قدموا من مدينة تطاوين الجنوبية، وكذلك من مطماطة وقفصة وقابس وباجة. فمنذ ستينيات القرن الماضي على الأقل، كانت العمالة المهاجرة من

الجنوب هي العمود الفقري لطبقة أصحاب المتاجر في تونس، حيث كانت الوظائف والمباني تنتقل بالوراثة عبر شبكات القرابة الأسرية والأعمال في الجنوب.
لقد عانى السكان والعاملون في حي صفر من نقص في توزيع السلع من حيث تغير خارطة التوزيع في المكان والزمان. وكان ينظر إلى هذا النقص على أنه أدى إلى تعميق جغرافيا غير متكافئة للعرض والطلب، مما جعل بعض المناطق والأحياء والمجموعات أكثر عرضة للضرر من غيرها. ورأى المحاورون أن هذا النقص على المستوى الوطني يتبع نمط العلاقات التاريخية بين المركز والأطراف في تونس، مما أدى إلى إعطاء الأولوية الاقتصادية لشمال البلاد. وقد قال أحدهم: „وصلت كي نروح لتطاوين، نهز معايا السكر .... المناطق الداخلية عندهم نقص أكبر من هنا [وصل الأمر إلى أنني حين اعود إلى تطاوين، آخذ معي شيئا من السكر... فالمناطق الداخلية تشكو نقصا أكبر من هنا]" (مقابلة بتاريخ 12 نيسان/أبريل 2024). أما على مستوى المعتمديات، فقد كان يشتبه في أن أكثرها ثراءً هي أول من يحصل على السلع وهي في وضع مالي يسمح لها بالاستفادة من السوق السوداء. وأخيراً، على مستوى الأحياء، أعرب الناس عن إحباطهم من كيفية توزيع السلع بين المحال التجارية والدوائر المختلفة: „فمة حليب في القهوة أما في العطّار مفماش. الصغير ماينجمش يشرب قهوة كحلة [الحليب متوفر في المقهى، بعكس المتجر. لا يمكن للطفل ان يشرب قهوة دون حليب]!" (مقابلة بتاريخ 26 نيسان/أبريل 2024 ب). ومهما كان النطاق المكاني، فقد ساد الاعتقاد بأن النقص في السلع كان يتبع – بل ويعمق أيضا – التفاوت القائم من قبل بين العرض والتوزيع، ولم يكن يمثل قطيعة بسيطة مع الأشكال السابقة لتنظيم السوق أو قواعد الدولة.
إلى جانب إعادة إنتاج خارطة معينة للتبادل، أدى النقص في المواد الأساسية أيضاً إلى تغيير أوقات التبادل والاستهلاك في الجوار. فقد أصبح ينظر إلى تونس على أنها „بلاد الصف [بلد الطوابير]" وهو ما يتطلب من المواطنين التحلي بكثير من „الصبر" ويخلق شعوراً عاماً بـ „التعب" (مقابلة بتاريخ 26 نيسان/ أبريل2024 ب). فكان الخبازون يقفلون محلاتهم في وقت مبكر بعد استنفاد مخزونهم، وكان البقالون يرون السلع „تدخل وتخرج في صبحية [تنفد سريعا]" (مقابلة 14 نيسان/أبريل 2024). وأضاف واحد من أصحاب المحلات قائلا: „نخلّي في تليفوني محلول [أترك هاتفي مفتوحا] إذا كان عندي توصيل سلعة الأربعة متاع الصباح [الرابعة صباحا]" (مقابلة 24 نيسان/أبريل 2024).
أخيرا، وبالنسبة إلى أصحاب المتاجر، فقد تسبب النقص في السلع أيضًا في الحد من إحساسهم بالفاعلية الاقتصادية. وأشار أحد الخبازين بقوله : „يا تشري بالغلا وتخدم على روحك وتنقّص في marge الربح متاعك، يا تقول أنا مانشريش وتتوقف الدنيا الكل [إما أن تشتري بثمن باهظ وتقلل من هامش ربحك، أو أن تقول لنفسك لن أشتري شيئًا، ويتوقف عملك كله]" (مقابلة بتاريخ 26 نيسان/أبريل 2024 أ). وعلى نحو مماثل، وصفت مروى وهي صاحبة متجر صغير ومشهور لبيع „الملاوي" [خبز تونسي رقيق]، الجهد البدني والنفسي الإضافي الذي بذلته للحصول على الدقيق في أوقات نقصه:

> أول حاجة نعملها الصباح هي إني نُخرج نلوج على السميد. إذا مالقيتش، فمّة ناس يسميوهم „دوارجية" ...عندهم كراهبهم يدبروا في السميد ويبيعوهولك بسوم خيالي... يلزمك تشريه باش تخدم. أنا تو dernièrement مازلت كي خذيت quantité صغيرة نخدم بها آخر رمضان والعيد (مقابلة 14 نيسان/أبريل 2024).
> [أول شيئ أقوم به في الصباح الباكر هو الخروج للبحث عن السميد. وإذا تعذر ذلك، فهناك أناس يسمون „دوارجية" (باعة متجولون) ... لديهم سيارات ويزودونك بالسميد، ويبيعونه بسعر خيالي؛ ولكنني أضطر إلى شرائه للعمل. أخذت منهم كمية قليلة من الدقيق خاصة في رمضان والعيد.]

وهكذا فقد أدت ندرة السلع إلى تحديد فرص النشاط الاقتصادي وإطالة يوم العمل في الوقت نفسه، زد على ذلك المجهود الإضافي الشاق – والذي لم يخل من اعتبارات جندرية – للحصول على المواد الغذائية الأساسية.

ماذا عن الاقتصاد الأخلاقي لمواجهة النقص؟

اعتمد المواطنون لمواجهة النقص، على مجموعة من الأساليب التي ساعدت على إعادة توزيع السلع وادخارها. وكان التخزين، وشبكات المحاباة وخطوط الائتمان، والنقل غير النظامي

للسلع، واللجوء إلى الاقتصاد الموازي، كلها شكلت طرقًا للتخفيف من آثار النقص. وكان التعامل على المستوى المحلي مع حالات العجز يتم من خلال الجمع بين عقلانية السوق والمطالبات الأخلاقية: إذ كان أصحاب المتاجر وسكان الحي يعترفون بتحكم السوق في حسابات الأسعار والأرباح ويعلنون التزامهم بها، وفي الوقت نفسه كانت لهم أحكام أخلاقية حول عمل سلاسل التموين وأسواق المواد الغذائية. وبناءً على ذلك، غالبًا ما نوقشت أزمة النقص من منظور أخلاقيات التوزيع العادل المرتبط بتصورات الحاجة.

وأشار أحد السكان باستحسان إلى أن: „العطّار يبيع لأولاد الحومة [لأهل الحي] ولاّ مرأة [أو لامرأة] عندها صغيرات يخدم بضمير ويتأكد إنو كل شخص خذا بايو [نال نصيبه]" (مقابلة 26 نيسان/أبريل 2024 ب). وعلى غرار ذلك، اعترف خباز الحي بأنه يبيع أحيانًا كميات صغيرة من الدقيق لزبائن قالوا: „نعمل خبز في الدار" (مقابلة 12 نيسان/أبريل 2024 ب).

كما أحيت حالات النقص أيضًا الذكريات الشعبية عن الادخار وإعادة الاستخدام والتقشف. كما ذكر بعضهم التقليد الأمازيغي المتمثل في العولة – أي تخزين وتنظيم الاستهلاك بحسب التغيرات الموسمية والمحاصيل السنوية – باعتباره يمثل أحد الحلول المعاصرة لنقص الغذاء (Al-Yafrani 2022)، بينما قالت سمية وهي عاملة في أحد المقاهي بالحي: „حرام (دينيًا) إهدار الخبز؛ حتى إني نلم في فتفات الخبز من الطاولة باش نعاود نستعملو في الوجبة اللي باش ناكلوها غدوة [أجمع قطع الخبز الصغيرة من الطاولة لنأكلها في الوجبة الموالية]" (مقابلة 13 نيسان/أبريل 2024). وقد ابتكر سكان حي صفر طرقًا لإدارة النقص في مواد الغذاء لمصلحتهم الفردية والجماعية، مشكّلين بذلك اقتصادًا أخلاقيًا للتوزيع والاستهلاك، قائمًا على ترتيب هرمي للحاجة وأخلاقيات الامتناع عن الاستهلاك.

ومع ذلك، سيكون من الخطأ تصوير هذه الممارسات بشكل رومانسي، أو النظر إليها من منظور الأشكال غير الرأسمالية للنشاط الاقتصادي الجماعي. فبقدر ما كان النقص يحرك أنماط تقاسم الموارد الجماعية، كان أيضًا مصدرًا للصراع والتنافس والاحتكاك الذي زاد من حدة الفوارق الطبقية والتباينات داخل الحي. وبالحديث إلى السكان هنالك، أصبح من الواضح أن تحميل المسؤولية عن النقص لم يكن أمرًا ثابتًا بل كان يصب في اتجاهات شتى، تلتقي عند نقاط مختلفة في سلسلة التزويد. وقد وصفت حالات النقص بأنها مثل „كعكة وين فمة ناس تاخذ باي أكبر[كعكة يحصل البعض دون غيرهم على النصيب الأكبرمنها]" (مقابلة 9 آذار/مارس 2024)، حيث يشتبه في أن ديوان الحبوب وتجار الجملة والموردين وأصحاب المتاجر والزبائن جميعهم يديرون لعبة اقتصاد الندرة بطرق تضمن مكاسبهم الخاصة.

إن الاقتصاد الأخلاقي في مواجهة الحاجة، كما هو موصوف أعلاه، سرعان ما يتداخل مع ما هو موجود من معاملة تمييزية وشبكات تفضيلية. وقد اشتكت واحدة من السكان من صاحب متجر في الحي قائلة: „عندو كل شي في الحانوت، أما يبيع في السلعة بالوجوه [باعتماد المحاباة]" (مقابلة بتاريخ 26 نيسان/أبريل 2024 ب). وعلى نحو مماثل، اشتبه الزبائن في أن البعض من أصحاب المتاجر „يستغل" الوضع الناجم عن النقص في السلع بصورة غير أخلاقية من خلال الترفيع في الأسعار أو البيع في السوق السوداء.

وقد أشار أصحاب المحلات التجارية أنفسهم إلى ظاهرة „اللهفة" باعتبارها المحرك الرئيسي للأزمة، وعندما سألت أحدهم عن الأسباب الكامنة وراء النقص الذي يعاني منه قال ما يلي:

> النقص هو أزمة مفتعلة. في الحوم الأخرى موجودة السلع الأساسية أما في حيّ صفر وهي حومة شعبية فيها برشا عباد مفماش ثقة إنو السلعة باش تكون متوفرة في المحلات في الجمعة الجاية وهذا اللي يخلّي العباد تشري أكثر مالي تحتاجو. (مقابلة بتاريخ 24 نيسان/أبريل 2024)
>
> [النقص أزمة مفتعلة. في الأحياء الأخرى ستجد السلع الأساسية، لكن في حيّ صفر، وهو حيّ شعبي ومكتظ، لا توجد ثقة في أن السلع ستتوفر في المتاجر الأسبوع المقبل، لذلك يشتري الناس دائمًا أكثر مما يحتاجون إليه. (مقابلة بتاريخ 24 نيسان/أبريل 2024)]

وعلى غرار ذلك، أشار أصحاب المتاجر الآخرين ممن تحدثنا معهم إلى عجزهم في مواجهة متطلبات الزبائن: „الناس الكل في الحومة يحكيوا مع بعضهم .... وقتلي يسمع حد إنو فمة سلعة وصلت للحماص، التليفونات تضرب والعائلات الكل تمشي للحماص [جميع الجيران يتحدثون فيما بينهم ... عندما يعلمون بوجود سلعة معينة في أحد المحلات التجارية تنشط الاتصالات الهاتفية... ويذهب كل أفراد العائلة إلى المحل!]" (مقابلة 14 نيسان/أبريل

2024 أ). وفي حين تعاطف المتحدثون مع حالة الضغوطات التي يعاني منها زبائنهم، إلا أنهم أشاروا إلى أن تصرفاتهم كانت مدفوعة في نهاية المطاف بـ „الضرورة الاقتصادية“ (مقابلة 26 نيسان/أبريل 2024 أ). وعلى سبيل المثال، اعترف الخباز الذي كان يزود الزبائن اليائسين بالدقيق من حين لآخر، بوجود „حد“ لإحسانه وأن النظام الغذائي في تونس سار بحسب „منطق السوق هاذي حاجة معروفة [أمر مألوف] في أي دولة في العالم“ (مقابلة 12 نيسان/أبريل2024 أ).

ودون رغبة في التقليل من شأن التناقضات الاقتصادية الدولية والوطنية التي أنتجت أزمة الغذاء في تونس وأدامتها، ولا من قدرة الرئيس سعيد على التعتيم على المسؤولية عن النقص في البلاد، فإن أول ما عايشه سكان الحي هو النقص على المستوى المحلي. وقد جمعت الاتهامات اليومية والادعاءات المضادة والتبريرات التي تسببت فيها حالات النقص في حي صفر بين منطقي السوق والاقتصاد الأخلاقي. إذ استخدمت الحجج الأخلاقية للتنديد بالانتهاكات الصريحة للمضاربات في السوق، وفي المقابل، استخدم منطق السوق للتحكم في الحجج الأخلاقية. وبهذه الطرق، أعادت الخطابات اليومية المتنافسة حول النقص تشكيل السوق والتطلع إلى إيجاد سبيل يضمن توريد المواد الغذائية الأساسية وتوزيعها واستهلاكها.

فالنقص ليس مجرد فشل في توازن آليات السوق وأنظمة الدولة، بل هو مرتبط بالعلاقات الأخلاقية الاقتصادية بين المنتجين والموردين والمستهلكين وهو يعمل على إعادة تشكيلها. وفي حين أن الاقتصاد الأخلاقي قد يبدو ثابتا وغير متغير ومتجذرا في التقاليد، كما يتضح من حالة حي صفر، إلا أنه في نهاية المطاف شيء مرن وقابل للتفاوض. على سبيل المثال، ركز سكان الحي والعاملون به على التوزيع الأخلاقي للسلع بدلًا من التركيز على مسألة التزود، مما يشير إلى تغير علاقتهم بالنظم الغذائية في تونس. وبالتالي، هناك حاجة الآن إلى مزيد من البحث لنوضح كيف للاقتصاد الأخلاقي في ظل شح المواد الغذائية أن يعكس الظرف الحالي وأزماته التي طالت مجالات الغذاء والمناخ والتمويل مجتمعة.

المصادر

Al–Yafrani, Amna (2022), نقص في توفر عديد المواد الغذائية في تونس.. هل تمثل « العولمة » حلًا؟, in: *Ultra Tunisia*, 9 September, https://ultratunisia.ultrasawt.com/ (07.06.2024).

Barnes, Jessica (2022), *Staple Security: Bread and Wheat in Egypt*, Durham: Duke University Press.

Chandoul, Jihen (2017), *Tunisia and IMF: Transitional Injustice*, Beirut: Arab NGO Network for Development, https://www.annd.org/uploads/summernote/IMF–TUNISIA–PolicyBrief1612565201.pdf (07.06.2024).

Diwan, Ishac, Hachemi Alaya, and Hamza Meddeb (2024), *The Buildup to a Crisis: Current Tensions and Future Scenarios for Tunisia*, Beirut: Malcom H. Kerr Carnegie Middle East Center, https://carnegie–production–assets.s3.amazonaws.com/static/files/Diwan_Meddeb_Tunisia_final.pdf (07.06.2024).

Hossain, Naomi, and Devangana Kalita (2014), Moral Economy in a Global Era, in: *Journal of Peasant Studies*, 41, 5, 815–831.

Martínez, José Ciro (2022), *States of Subsistence: The Politics of Bread in Contemporary Jordan*, Stanford: Stanford University Press.

MEMO (2023), Tunisia: President Pledges to Fight Bread Monopoly, in: *Middle East Monitor*, 19 August, https://www.middleeastmonitor.com/20230819–tunisia–president–pledges–to–fight–bread–monopoly/ (07.06.2024).

Pavla, Alissa (2023), Tunisia was Right to Reject the IMF Deal, in: *Foreign Policy*, 19 April, https://foreignpolicy.com/2023/04/19/tunisia–imf–loan–bailout–deal–economy–saied/#:~:text=Tunisian%20authorities%20and%20IMF%20leaders,will%20lead%20to%20more%20poverty (07.06.2024).

Stark, David (2009), *The Sense of Dissonance: Accounts of Worth in Economic Life*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

Thompson, Edward Palmer (1971), The Moral Economy of the English Crowd in the Eighteenth Century, in: *Past & Present*, 50, 76–136.

World Bank (2022), *Project Appraisal Document on a Proposed Loan in the Amount of US$130 Million to the Republic of Tunisia for a Tunisia Emergency Food Security Response Project*, Report No. PAD5049, 14 June, http://documents1.worldbank.org/curated/en/334671656371769842/pdf/Tunisia–Emergency–Food–Security–Response–Project.pdf (07 June 2024).

Yom, Sean (2020), Bread, Fear, and Coalition Politics in Jordan, in: Victor C. Shih (ed.), *Economic Shocks and Authoritarian Stability*, Michigan: University of Michigan Press, 210–235.

المقابلات

11 شباط/ فبراير 2024 (أ)	عامل مقهى
11 شباط/ فبراير 2024 (ب)	صحفي
12 شباط/ فبراير 2024	عاملة مقهى
6 آذار/مارس 2024	بقال
12 نيسان/أبريل 2024	خباز
14 نيسان/أبريل 2024 (أ)	صاحب مطعم للوجبات السريعة
14 نيسان/أبريل 2024 (ب)	خباز
24 نيسان/أبريل 2024	بقال
26 نيسان/أبريل 2024 (أ)	طاهي حلويات
26 نيسان/أبريل 2024 (ب)	مدبرة منزلية

نبذة عن المؤلف

جوشوا إ. ريج حاصل على درجة الدكتوراه من قسم السياسة والدراسات الدولية في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، وهو حالياً مساعد باحث في برنامج أبحاث الدول الصغيرة في جامعة جورج تاون في قطر. وهو أيضاً باحث بمركز Merian للدراسات المتقدمة في المنطقة المغاربية ضمن مجموعة „الموارد والتنمية المستدامة". نُشرت بحوثه في مجلات Globalizations, Comparative Studies in Society and History وكذلك Citizenship Studies.

البريد الإلكتروني: jer161@georgetown.edu

IMPRINT

The MECAM Papers are an Open Access publication and can be read on the Internet and downloaded free of charge at: https://mecam.tn/mecam-papers/. MECAM Papers are long-term archived by MENALIB at: https://www.menalib.de/en/vifa/menadoc. According to the conditions of the Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International Public License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/legalcode), this publication may be freely reproduced and shared for non-commercial purposes only. The conditions include the accurate indication of the initial publication as a MECAM Paper and no changes in or abbreviation of texts.

MECAM Papers are published by MECAM, which is the Merian Centre for Advanced Studies in the Maghreb – a research centre for interdisciplinary research and academic exchange based in Tunis, Tunisia. Under its guiding theme "Imagining Futures – Dealing with Disparity," MECAM promotes the internationalisation of research in the Humanities and Social Sciences across the Mediterranean. MECAM is a joint initiative of seven German and Tunisian universities as well as research institutions, and is funded by the German Federal Ministry of Education and Research (BMBF).

MECAM Papers are edited and published by MECAM. The views and opinions expressed are solely those of the authors and do not necessarily reflect those of the Centre itself. Authors alone are responsible for the content of their articles. MECAM and the authors cannot be held liable for any errors and omissions, or for any consequences arising from the use of the information provided.

Editor: Dr. habil. Steffen Wippel

Editorial Department: Petra Brandt, Dr. James Powell

Translation from English into Arabic: Prof. Dr. Amel Guizani

Merian Centre for Advanced Study in the Maghreb (MECAM)

GIGA | Neuer Jungfernstieg 21

20354 Hamburg | Germany

https://mecam.tn

mecam-office@uni-marburg.de